



المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة
CONSULTATIVE COUNCIL OF SHARJAH

خوارا طرب برلسا فية

سالل اللل الشاسي





سالم حمد عبيد الشامسي
أول رئيس للمجلس الاستشاري بالشارقة

خوارا طرب بر لسا فية

المؤلف: سالم حمد عبيد الشامسي
المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

بسم الله الرحمن الرحيم

ندوة المجلس الاستشاري بالشارقة

سالم حمد عبيد الشامسي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه
أجمعين.

سعادة رئيس المجلس الأخت خولة عبدالرحمن الملا الموقرة

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس من فاز منكم بثقة الشعب، ومن فاز منكم
بثقة الحاكم -حفظه الله-.

أقدم لكم أصدق التهاني، وأجمل التحيات، وصادق الدعوات بالتوفيق والسداد.

مقدمة الكتاب

سعيًا من المجلس الاستشاري بإمارة الشارقة في نشر ثقافة برلمانية تساهم في رفع كفاءة أعضاء المجلس فقد شرع المجلس في الفصل التشريعي التاسع إلى عقد عدة دورات تأهيلية للاطلاع على أفضل الممارسات و الخبرات في الجانب البرلماني، و يأتي هذا الكتاب القليل في صفحاته العميق في فكرة واطروحاته لينقلنا بين دفتيه في أروقة القبة البرلمانية وبيحر بنا بين فكر رجل وطني ساهم بجهده و علمه و خبرته في وضع أساس المجلس الاستشاري الذي انطلق عام ١٩٩٩ و يأتي هذا المؤلف ليوثق لورقة عمل سعادة سالم الشامسي رئيس المجلس الاستشاري السابق في أول دور تشريعي له التي ألقاها في الندوة التأهيلية الأولى بتاريخ ٢٤-مارس-٢٠١٦ م.

ولعلنا و نحن نوثق لهذه الورقة في إصدار كتاب «خواطر برلمانية» أن يكون هذا الإصدار دعماً للأعضاء أولاً وللبرلمانيين ثانياً ولجميع من يطمح أنه يعيش في سيرة رجلٍ أعطى وأخلص ليوثق لنا تجربة رائدة في العمل البرلماني ..

فبوركت جهود كل من ساهم في إصدار هذا الكتاب
وبوركت جهود صاحب الخواطر الندية.

خولة عبدالرحمن الملا
رئيس المجلس الاستشاري

كانت فرحتنا كبيرة لما أصدر صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة حفظه الله القانون رقم (٣) بشأن إنشاء المجلس الاستشاري في السادس من ديسمبر ١٩٩٩م ، ليكون عوناً له وللحكومة على أداء مهامها وواجباتها ، وليمكن شعبه على المشاركة في اتخاذ القرار .

إنها ثقة عالية وعزيزة نضعها في مكانها الأسمى ومنزلتها الرفيعة ، شاكرين سموه ، مقدرين عطاءه الكريم وهديته التي لا تقدر بثمن لشعبه الذي يبادل له الحب والوفاء والإخلاص .

ولما أدرك صاحب السمو أن التجربة قد أُنعت وآتت ثمارها ، وأن الشعب قد تأهل لتحمل المزيد من المسؤولية ، وحين الوقت أن يشارك في انتخاب ممثليه . أصدر صاحب السمو تشريعاً يخول الشعب بانتخاب نصف ممثليه في المجلس الاستشاري لإيمان سموه بحكمة التدرج في الصلاحيات تجنباً لعثرات القفز والتسرع .

وها أنتم الآن أيها الأخوة والأخوات من ثمرات هذه التجربة الجديدة التي نرجو أن تحقق أهدافها لما فيه مصلحة هذا المجتمع ، وسعادة هذا الشعب ، وتقديم هذا الوطن . والجديد كذلك في هذا المجلس أن الرئيسة امرأة ، والنساء أحياناً يتفوقن على الرجال في حسن الإدارة والحزم والعزم .

أشكركم على هذه الدعوة الكريمة لأتحدث إليكم عن تجربتي البرلمانية .

نبذة عن حياتي ومسيرتي الوظيفية :

- تخرجت عام ١٩٧٠م من جامعة الكويت .

- التحقت بالديوان الأميري في مايو ١٩٧٠م ، وكنت أول موظف خريج يعمل بالديوان

الأميري .

- أول أمين عام للمجلس الوطني ولمدة ٢٠ عاماً تقريباً ، من ١٩٧٢م - حتى آخر ١٩٩١م .

- ثم عضواً في المجلس الوطني الاتحادي

- ثم نائباً ثانياً للرئيس ، وذلك في الفترة ١٩٩٣م - ١٩٩٦م .

خواطر من هذه التجربة المتواضعة

سمعت أحد الأعضاء يقول للآخر : الحمد لله العمل في المجلس الاستشاري ما أسهله وما أيسره، لا دوام كالدوائر الحكومية، ولا مراجعات، جلسة أو جلسيتين في الشهر ، واجتماع أو اجتماعين في اللجنة وكفى الله المؤمنين القتال. ثم التفت إليّ قائلاً : أليس ذلك صحيحاً ؟ قلت له : كلا وألف كلا.

قال لي : كيف ؟

قلت له : عضو المجلس عنده مسؤوليات وصلاحيات وواجبات ثقيلة كالجبال، لو أدّى عمله على الوجه الصحيح والأمثل الذي يرضي الله.

قال السائل : اشرح لي ذلك ؟

قلت له : حاكم الشارقة -حفظه الله- حسب تشريعات الإمارة وقوانينها اختار لمساعدته في تصريف شؤون الحكم والإدارة سلطتين :

- الأولى : السلطة التنفيذية ممثلة في المجلس التنفيذي.

- الثانية : المجلس الاستشاري ، وهو السلطة الاستشارية والرقابية في الإمارة.

فالسلطة التنفيذية هي الحكومة التي تقوم بتصريف الأعمال وتقديم الخدمات، وكل

ما ينفع الناس ويحتاجون إليه من تعليم، وصحة، وكهرباء، وماء، وأمن وخدمات مختلفة،

وهذه الخدمات لا غنى للناس عنها.

بينما المجلس الاستشاري فوظيفته مراقبة كل هذه الخدمات التي تؤديها الحكومة، هل تؤدى كما هو مطلوب؟ وكما نصت عليه قوانينها بالصورة التي ترضي الحاكم الذي همه خدمة شعبه وسعادتهم، وكما ترضي الشعب المتلقي لهذه الخدمات .

فكم دائرة وهيئة في إمارة مترامية الأطراف (مدينة الشارقة)؟! - المنطقة الوسطى ، المنطقة الشرقية ، خورفكان ، كلباء ، دبا ، جزيرة أبو موسى - .

اعلموا أن كل عضو مطلوب منه مراقبة كل هذه الخدمات ومعرفة رضى الناس عنها، ثم مناقشتها على شكل موضوعات عامة ، أو مشروعات قوانين ، أو أسئلة. كما مطلوبٌ منك أيها العضو الكريم والأخت الكريمة أن تنقل معاناة الشعب وطلباته وشكواه واحتياجاته إلى الحكومة، ولو قصرت في ذلك ستكون مسؤولاً أمام الله، ثم أمام الحاكم. ولا تنس أنك قد أقسمت قسماً مغلظاً لتقوم بواجباتك نحو وطنك وولي أمرك وشعبك بكل إخلاص وأمانة .

أيها الاخوة والأخوات :

ولقيام بأعمالك هذه أيها العضو الكريم وأيتها العضوة الكريمة أعطاك المشرّع كل الأدوات والعوامل التي عن طريقها تقوم بهذا الواجب، فقد أعطاك حصانة برلمانية، وأعطاك الحق في مناقشة أي مسؤول عن طريق الموضوع العام أو غيره. إذ أمر المشرّع رئيس الدائرة أو مديرها أن يذهب إليك إلى المجلس إذا طلبت ذلك بالطرق المشروعة -فهو يأتي إليك لا أنت تذهب إليه- لتناقشه في مجلسك. كما أنه قد أعطاك حق اتخاذ التوصيات لترفع للحاكم والحكومة.

هذا بالإضافة إلى أنه قد أذنَ للصحافة حضور الجلسات العلنية لنقل ما يتعلق

بشؤون الناس ومصالحهم للناس .

أليست هذه صلاحيات كبيرة وخطيرة ومسؤولية عظيمة، تتطلب جهداً ووقتاً،
وخبرة، وعلماً، وعملاً دائماً لا ينقطع.

أيها الأخ العضو الكريم وأيتها العضوة الكريمة :

يستطيع أي شخص منكم أن يطلب أي رئيس دائرة أو مدير لمناقشته في المجلس،
وعليه أن يلبى هذه الدعوة ويحضر المجلس للمناقشة، فمن يملك هذه الصلاحيات غيرك ؟

أيها العضو الكريم وأيتها العضوة الكريمة :

لقد ذكّرتك بصلاحياتك ومسؤولياتك وقوتها وخطورتها لا لأدعوك للتفاخر
والتباهي، بل لأبيّن لك ثقل هذه المسؤولية وعظم هذه الأمانة. ولتعلم أنّ العضوية مسؤولية
وتكليف لا تشريف وفخر، فتقوم بواجباتها. وذلك ليرضى عنك المولى -تعالى- أولاً،
وحاكم هذه الإمارة- رعاه الله وتولاه بحفظه- ثانياً، وشعبك الذي تمثله.

أيها الأخ العضو الكريم وأيتها الأخت الكريمة :

لقد ذكرت لك بعض صلاحياتك ودورك وواجباتك في هذا المجلس، وقلت لك
: إنك تؤدّي عملك في المجلس عن طريق مشروعات القوانين، والموضوعات العامة،
والأسئلة .

لذا أعتقد أنّ من أهم هذه الوسائل التي عن طريقها يؤدي المجلس عمله :

الموضوعات العامة

سأتحدث الآن عن الموضوع العام منذ أن كان فكرة إلى أن يصبح توصيات ترفع لصاحب

السمو الحاكم والمجلس التنفيذي .

كما ذكرت لكم سابقاً أن من واجبات العضو مراقبة الخدمات التي تقدمها الحكومة ورضى المتلقين لها، فإذا وجدت أو سمعت أن بعض الخدمات عليها ملاحظات، أو لا تؤدى بالطريقة التي تحقق رضى الناس، أو سمعت شكوى الناس ومتاعبهم ومعاناتهم؛ فعليك أن تتخذ مايلي:

الخطوة الأولى : أن تضم إليك أربعة أعضاء على الأقل من أجل أن تقدم طلباً لمناقشة موضوع عام، شارحاً باختصار الغرض من مناقشته، على أن تستعين بالأمانة العامة لإعداد هذه الصياغة.

الخطوة الثانية : إخطار المجلس التنفيذي بهذا الطلب.

فإذا لم يعترض المجلس التنفيذي على هذا الطلب أدرج على جدول الأعمال للمناقشة، وحتى تكون المناقشة موضوعية وجادة وتأتي بالثمار المرجوة فلا بد من التحضير الجيد، والاستعداد الكامل قبل مناقشة هذا الموضوع.

وعلى مقدمي الطلب ومن يريد مناقشة هذا الموضوع أن يعقدوا اجتماعاً للتحضير له، ويجمعوا كل النقاط والعناصر الرئيسية التي سيناقشها المجلس، على أن يركزوا على الأهم والأولى منها. وحبذا لو وزعوا الأدوار فيما بينهم منعاً للتكرار وإضاعة الوقت.

كما عليك أن تتحسس حاجات الناس ومعاناتهم، فتنزل إلى الميدان وتلتقي بالناس لتقف بنفسك على أوضاعهم وتشهد حالاتهم. ويستحسن أيضاً الرجوع إلى مضابط الجلسات السابقة التي نوقش فيها هذا الموضوع والاطلاع على التوصيات التي اتخذت

بحقها. كذلك بإمكانك أن تجمع المعلومات عن طريق الصحافة ووسائل الاتصال الاجتماعي لتكون المناقشة شاملة.

مناقشة الموضوع العام

يبدأ مقدمو الطلب بالتحدث في الموضوع متقيدين بتعليمات رئيس الجلسة، وبالوقت مدركين أهميته.

وعلى العضو أن يكون موضوعياً وصريحاً وشفافاً في مناقشته، وفي نفس الوقت أن يكون حضارياً في أسلوبه، راقياً في كلماته، حكيماً في طرحه، لا يكون هدفه الإحراج، ولا يستخدم كلمات غير لائقة. فللمجلس قدسيته، ولا يكون الهدف منه تصيّد الأخطاء، وتسجيل المواقف، والبحث عن العيوب. فلا بد من التعاون بين الحكومة والمجلس، ليتحقق ما يصبو إليه المجلس من مصلحة المجتمع، وتلبية حاجاته.

يقول صاحب السمو الحاكم: إن الفرق بين النقد والتجريح شعرة. فكونوا صرحاء، أمناء، ذوي شفافية ومسؤولية، ولكن أحسنوا القول { وقولوا للناس حسناً}. إذ أن ممثل الحكومة الذي حضر مجلسنا مواطن مثلاً، عنده وطنية كوطنيتنا، وغيره على بلده ومجتمعه كغيرتنا، فهو ما وصل لهذا المنصب إلا بجدارة وعمل جاد مخلص. لذا علينا أن نقدّر هذه الاعتبارات دون المساس بحقنا في تأدية واجباتنا بصدق وأمانة وصراحة. كذلك علينا تجنب التكرار، فإذا الذي نريد قوله قد سبقنا إليه أحد الزملاء فنقول: نكتفي بما قاله زميلنا، أو أن نقوله مختصراً من باب التوكيد. ولا تكونوا أمام ممثلي الحكومة متناقضين بحيث لا يعرف ممثل الحكومة ماذا تريدون! ولا تطلبوا ما يصعب على الحكومة تنفيذه، لأنه قد يتطلب اعتمادات مالية فوق طاقة الموازنة. كما عليكم مراعاة القيم والأعراف والتقاليد في طلباتكم.

ردود ممثل الحكومة في المجلس :

إذا كان العضو مستعداً للنقاش، محضراً له تحضيراً كافياً، مزوداً بالمعلومات والأدلة والحقائق التي حصل عليها نتيجة سعيه وبحثه وجدده، فإنه يستطيع أن يرد على ممثل الحكومة رداً موضوعياً مفنداً أقواله، غير مسلماً تسليمياً كاملاً بكل ما يقوله ممثل الحكومة، بل يقول له : أنت صادق، ولكن الذي أعرفه هو كذا...، مع ذكر الدليل. أو تقول له أنت صادق، ولكن ذكرتم في الجلسة السابقة كذا وكذا...، أو تقول له أنت صادق، ولكني لست مقتنعاً تماماً بكل ما تقوله مع ذكر السبب.

ولكن إذا كنت أيها العضو غير ملم إماماً جيداً بالموضوع فلن تستطيع أن ترد أو تعلق، وتكتفي قانلاً : شكراً سعادة الرئيس.

من مصلحة المجلس وقوته أن يثبت للحكومة علمه وفهمه، وإمامه التام بالموضوع، وذكائه وسرعة بديهته، وبراعته، ووعيه.

التوصيات :

هي خلاصة المناقشات، إذ يجب أن تكون واضحة، ودقيقة، وأن تحتوي على

العناصر الأكثر إلحاحاً وضرورة وأهمية.

ولنفترض أن المجلس يمكن أن يكتفي بالمناقشة مع المسؤول الحكومي دون اتخاذ التوصيات! فهل قوة الجلسة وفعاليتها بدون توصيات كقوتها وفعاليتها مع اتخاذ التوصيات؟! والجواب الأكيد (لا)، لأن للتوصيات قوتها وأهميتها، ويكفي أنها تذهب إلى الحاكم للاطلاع عليها، ثم يوجه الحكومة لاتخاذ اللازم فيها، كما أن هذه التوصيات يتم الاطلاع عليها من قبل المجلس التنفيذي، فتزداد قوة وتأثيراً مما يكون لها مردوداً حسناً.

متابعة التوصيات :

إذا رفع المجلس توصياته وأمر صاحب السمو بتنفيذها، ومرّ زمن كافٍ ولم ينفذ شيئاً! فالمجلس الحق في متابعة هذه التوصيات والتذكير بها بالطرق القانونية والمناسبة، وله أن يعيد مناقشة الموضوع مرة ثانية، ثم يبعث بالتوصيات مرة أخرى.

تفعيل دور اللجان :

تستطيع اللجان أن تلعب دوراً هاماً بجانب اختصاصاتها المذكورة في اللائحة الداخلية، فأحياناً اللجان لا تمارس شيئاً إلا إذا أُحيل لها مشروع قانون لدراسته، وقد يمر عاماً ولا يحال لأحد اللجان أي مشروع قانون.

تستطيع اللجان أن تشترك مع مقدمي الطلب للإعداد لمناقشة الموضوع الذي يتعلق بشؤون اللجنة وتخصصها، كذلك تستطيع اللجان أن تنظم زيارات بالتنسيق مع رئيس المجلس وهيئة المكتب لزيارة بعض الدوائر لمتابعة بعض الموضوعات الهامة، وخصوصاً التي استجبت بعد المناقشة العامة مع الدائرة، والتي لها صفة الإلحاح والضرورة.

وهنا أتبه ألا نستغل فرصة لقائنا مع رئيس أو مدير الدائرة لقضاء حاجات خاصة بنا، فذلك تصرف غير مناسب، حيث يضعف المجلس أمام الحكومة عند المناقشة. إن الإنسان عادة يحس بالحرج أمام من قدّم له خدمة، فلا يستطيع أن يناقش بصراحة وشفافية، لذا يكون عضو المجلس كالقاضي من أجل أن يتجنب المواقف التي تؤثر على العدالة والنزاهة.

ما أعظم دور الإعلام في عمل المجلس، فهو مكمل ونافع ومفيد. فلماذا ؟
إن ذلك لعدة أسباب : فالإعلام شاهد وموثق لما يدور تحت قبة المجلس، كما أنه ينقل ما
يدور اثناء المناقشة من أجل اطلاع الشعب و المسؤولين على عمل ممثليهم في المجلس. فمن
يقوم بهذا الدور إلا الإعلام!؟

إن الإعلام بتغطيته للجلسات ونشرها على الناس يشكل عامل ضغط قوي على
الدوائر والهيئات التي يناقشها المجلس، كذلك يعد الإعلام أحد المصادر التي نستقي
منها معلوماتنا، ونعتمد عليها أثناء تحضيرنا للجلسات، كما أنها أحد المصادر المهمة
للتتقيف والتنوير.

واسمحوا لي أن انتهز هذه المناسبة فأبعث بنحية شكر وتقدير و عرفان للإعلام بكل صورته
ووسائله المختلفة من صحافة وتلفزيون وغيره.

كيف ترد على من يقول (المجلس شو سووى ؟)

صادفت كثيراً عندما كنتُ في المجلس الوطني، والمجلس الاستشاري من يقول
لي : أنتم شو سويتو؟ المجلس شو سووى؟، أي : ماذا عمل المجلس وماذا عملتم ؟
فلو كان المجلس وزارة أشغال أو دائرة أشغال أو بنية تحتية، لقلت لهم : تعالوا أريكم ماذا
فعلنا! فقد نفذنا هذا الشارع، ورفضنا هذا الطريق، وأنشأنا هذا المستشفى، وبنينا تلك
المدرسة، وشيدنا هذا المسجد، فيقتنع وينتهي الأمر.

لكن الأمر بالنسبة للمجلس مختلفاً، فلكي تبين وتثبت له، قل له : إن المجلس
مشارك مشاركة فعّالة في معظم ما يصدر من قوانين وتشريعات، كما أنه وعن طريق
توصياته له بصماته الواضحة، وآثاره البيئية في الخدمات التي تُقدم، وفي الشوارع التي

تُصرف، والمدارس التي تُبنى، والمستشفيات التي تُشيد، والمساجد التي تُعمر.

كما أن المجلس مشاركٌ في كل ما يقدّم لهذا الشعب بتوصياته، ومناقشاته، وفكره، ومطالباته واقتراحاته. ثم أطلعه على مضابط الجلسات، وشرح له كيفية التوصيات.

وقل له أيضاً أن مشروع القانون الوارد من الحكومة قد كان ينص على غرامة أكبر وهي كذا....، وقد خفضها المجلس إلى كذا....، كما كانت الاجراءات أكثر تعقيداً وهي هكذا....، فعدلها المجلس تيسيراً و تسهيلاً على الناس.

لقد كان مشروع القانون خالياً من بعض القيود التي يجب أن تكون وإلا حصل الضرر، فكان تعديل المجلس كذا....، فإن كان هذا السائل الذي يستهين بعمل المجلس جاداً وباحثاً عن الحقيقة فسيفتنع، وبمثل هذا الإقناع يحصل الرضى على المجلس، فيشيد الشعب بإنجازاته وأعماله. وحبذا لو أعدت دراسة لتعديلات المجلس على مشروعات القوانين والإضافات وغير ذلك مما أدخله المجلس على مشروع القانون بطريقة واضحة وسهلة، ليعرف الشعب جهود ممثليه ودورهم في التشريع، من أجل التيسير على الناس، وحفظ مصالحهم، ودفع الأذى والضرر عنهم.

كذلك نقنع من يقول (شو سوَى المجلس؟!) عن طريق التوصيات: حيث نختار له بعض التوصيات الهامة التي وافق عليها صاحب السمو وأمر بتنفيذها، فنفدت. ونقول له : هذا القرار الذي ينعم الشعب بمزاياه وخيراته كان بسبب توصية من المجلس استجاب لها الحاكم -حفظه الله-، ونفذتها الحكومة.

كما أن هذا المبنى أو الشارع أو المستشفى أو المدرسة كان تنفيذاً لهذه التوصية التي رفعها المجلس للحاكم، ثم تطلعه على نتائج هذه التوصية بعدما تحولت بفضل الله أولاً، ثم بفضل الحاكم ثانياً، ثم بجهود الحكومة ثالثاً، وأخيراً نتيجة مبادراتكم وتوصياتكم

قد تحولت إلى مشروع، أو طريق مرصوف، أو مسجد، أو مدرسة، أو جامعة، أو مستشفى، أو نتج عنه قانون يشرع للناس لما فيه مصلحتهم، وتيسير أمورهم، وتنظيم حياتهم، وحفظ أمنهم، أو زيادة راتبهم ومخصصاتهم، أو بناء مساكن لهم ولعائلاتهم، مثال : لقد كان طيران العربية إحدى ثمار توصيات المجلس.

بهذا نستطيع أن نرد عليهم، ولكن سيبقى عدد كبير من المواطنين يكررون هذا الكلام (شو سوّى المجلس!؟)، وذلك نتيجة عدم متابعتهم لمناقشات المجلس وجهوده وتوصياته، وهذا شيء طبيعي. فلا يسبب لكم إحباطاً أو تقاعساً، بل امضوا في طريقكم وسيرى الله عملكم وجهودكم وثمارها فيجزيكم الله أولاً، ثم سيكون الشعب الذي تمثلونه لكم حامداً مشيداً بأعمالكم داعياً لكم .

وهنا كذلك ينبغي أن تكون توصيات المجلس في كتاب يستطيع أن يطلع عليه المواطنون، وحبذا لو أعدت دراسة عن التوصيات الهامة التي نُفذت منها.

ماذا يريد الحاكم -حفظه الله- من المجلس :

نحمدالله أن الشارقة تتمتع بوجود هذا المجلس الذي يهتم بشؤون الشعب ومصالحه، ونحمدالله أيضاً أن صاحب السمو قد أمر وشرع أن يكون نصف أعضاء هذا المجلس بالانتخاب، فإنه بهذا أعطانا الثقة في اختيار ممثلينا، وما أعظمها من ثقة! إن صاحب السمو مهتم جداً بهذا المجلس، حيث يوليه عنايةً بالغةً ويكون له تقديراً عظيماً، كما يعلق عليه أملاً كبيراً.

فصاحب السمو حريصٌ على أن تكون العلاقة بين رئيس المجلس والأعضاء علاقة احترام متبادل وتعاونٍ مثمر، فلا نزاع ولا خصام فيما بينهم. إذ كلنا جنود لهذا الوطن، هدفنا واحد، وغايتنا واحدة.

كذلك يود صاحب السمو أن تكون العلاقة بيننا وبين المجلس التنفيذي علاقة احترام متبادل، وتعاون، وتنسيق. فيقوم المجلس بواجباته بكل إخلاصٍ وصراحةٍ، ولكن بأسلوب حضاريٍ راقٍ. فلا تجريح، ولا إساءة، ولا أمور شخصية، من أجل أن يتم العطاء ويثمر التعاون.

وقبل ذلك كله يودّ منا صاحب السمو أن نكون له وللمجلس التنفيذي عوناً، ليتعاون الجميع بذلك من أجل خدمة هذا الشعب ورعاية مصالحه وتحقيق سعادته. كما يودّ منا صاحب السمو أن نكون نبضاً لهذا الشعب، فننقل بأمانة وصدق معاناته وهمومه ومطالبه للحاكم والحكومة لإيجاد الحلول المناسبة لها، ورفع المعاناة عن الناس.

فذلك بعض ما يرجوه منا حاكمنا المبدى، وإذا حققنا ذلك فقد أدخلنا السرور على قلبه، وحققنا ما يرجوه منا لننعم بمزيد تأييده لمجلسنا، ودعمه وتعزيزه. فكونوا على مستوى هذه الثقة والمسؤولية، وحافظوا على هذه النعمة بحسن سياستكم وحكمتم وإخلاصكم، وأثبتوا للحاكم -حفظه الله- جدوى هذا المجلس وأهميته، وضرورته للحاكم والحكومة والشعب.

وأنتم بذلك جديرون ومن أهله

والله يوفقكم

للتواصل



www.ccsharjah.gov.ae



info@ccshj.gov.ae



[ccsharjah](https://twitter.com/ccsharjah)



[ccsharjah](https://www.instagram.com/ccsharjah)

هاتف: 06 5013333 براق: 06 5665777 ص.ب: 4414 الشارقة، الإمارات العربية المتحدة